دور قطاع الصناعة التقليدية في التنمية الاقتصادية
– ولاية باتنة نموذجا-

د. بويلي سكينة
جامعة باتنة1

ملخص

يعتبر قطاع الصناعات التقليدية والحرف واحدا من أهم القطاعات التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول المختلفة من أجل تحقيق الثروة وتوفير مناصب الشغل وتوفير الإيرادات المالية. فإضافة إلى البعد الحضاري والجانب الثقافي والامتداد التاريخي للصناعات التقليدية في تاريخ الأمم والمجتمعات، فإن الآثار الاقتصادية الايجابية التي حققها هذا القطاع في دول العالم دفع إلى الاهتمام به في الجزائر من حيث التأطير القانوني وتوفير الدعم المالي والتكوين والتأهيل للحرفيين في مختلف الأصناف لاستحداث مناصب العمل التي وصلت 542.098 منصب شغل على المستوى الوطني سنة 2014م على أن تحقق 960.359 منصبا آفاق 2020م. وبالنسبة للناتج المحلي الخام فبلغ 189مليار دج سنة 2014م وسيبلغ 334مليار دج آفاق 2020م.

وتعتبر ولاية باتنة أنموذجا فعالا في هذا المجال لخصوصية المنطقة من الناحية التاريخية والجغرافية ووفرة المواد الأولية، فقد استحدثت غرفة الصناعات التقليدية بالولاية أزيد من 8200 منصب شغل وأهلت 1277 مرشح سنة 2016م. الأمر الذي يبرز أهمية القطاع اقتصاديا ويفرض ضرورة تنميته ودعمه ليساهم أكثر في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.

Summary

Craft Industry and Handicraft are a key sector which different countries economy rely on, for the purpose of making wealth, providing jobs and getting financial incomes. Beyond the civilizational, cultural side as well as the importance of craft industry long ago in nations and societies history ; and due to the positive economical effects achieved by the words countries, Algeria looks after this history though legal supervision, providing financial support and trainning in addition to qualify craftsmen in different categories to innovate jobs that came to 542.098 job at the national leval on 2014, in the hope of providing 960.359 job by 2020.

Concerning, home gross incomes are about 189 billion Algerian Dinars on 2014 and, will reach 334 billion Algerian Dinars on 2020. Batna prefecture is considered to be effective example in this field for the historical and strategic situation of the area; moreover, it is rich in terms of raw materials, thats why Chambers have been innovated at the leval of the prefecture and reached more than 8200 job, as well as 1277 condidate have been nominated. That shows the economical importance of the sector which require the necessity of developing and supporting the sector to contribuates more in the local and the national economical development.

مقدمة

تعبر الصناعة التقليدية في الجزائر على التراث الوطني بأبعاده الثلاثة؛ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، إذ تمتد جذورها وغنى تعابيرها وتنوع أشكالها إلى العصور الأولى للمجتمع الجزائري، ولها دلالاتها على معالم الثقافة والحضارة خلال قرون من تاريخ البلد ضمن فضاء المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط.

وإلى جانب المعالم الآنفة الذكر غدت الصناعة التقليدية في الجزائر أحد قطاعات الاقتصاد الوطني، فالصناعة التقليدية ليست مجرد ثروة ثقافية ومنتوج تراثي فحسب بل هي قطاع اقتصادي قائم بذاته يوفر مناصب الشغل ويساهم في تقليل نسبة البطالة، كما يسمح بتحقيق إيرادات مالية إضافية للخزينة العمومية ويساهم في المجهود الوطني للتنمية والتطور.

وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوعاء الفعال في إنشاء مناصب الشغل المنتجة التي تلبي الكثير من المطالب الاقتصادية والاجتماعية حتى أنها تقوم بدعم السوق الوطنية إن واجه أزمة اقتصادية، وتبعا لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي هزت أسواق النفط وأدت إلى تراجع كبير في مداخيل الخزينة العمومية إثر انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية فإن قطاع الصناعات التقليدية يعتبر واحد من أهم القطاعات البديلة التي يمكن التعويل عليها من خلال ترقيته وضمان التمويل للحرفيين إلى جانب المرافقة والمتابعة والتسويق لضمان نجاح المشاريع والمؤسسات المنشأة في هذا المجال.

وتعتبر ولاية باتنة واحدة من أهم الأقطاب في هذا الميدان من خلال الأرقام والإحصاءات التي تبرز أهمية القطاع في التنمية المحلية والوطنية. وتهتم هذه الدراسة بهذا الموضوع على أن يبحث في مؤسسات ومشروعات ولاية باتنة دراسة نظرية وميدانية على ضوء مناهج البحث العلمي. حيث تبرز أهمية هذا البحث من خلال الدراسة الواقعية المؤيدة بالأرقام والإحصاءات التي ترصد واقع القطاع ومدى فعاليته الاقتصادية.

أولا: تعريف قطاع الصناعة التقليدية وتطوره في الجزائر

1- تعريف الصناعة التقليدية:

تعتبر الحرف والصناعات اليدوية أول وأهم عمل ظهر مع الإنسان، واستمر مع تطور النشاط الاقتصادي ووسائل الإنتاج، وأصبح قطاعا اقتصاديا يبرز إلى جانب قيمته التنموية البعد الحضاري للمجتمعات التي تشتهر به.

والصناعة التقليدية هي: " المهارة الخاصة أو القدرة على التفنن. ويقصد منه كل نشاط إنتاجي، أو إبداع، أو تحويل أو ترميم فني، أو صيانة، أو تصليح، أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي صناعة تقليدية، بحيث يمكن ممارستها إما بشكل مستقر أو بالبيت أو بالتنقل، إما بشكل حرفي فردي أو عن طريق تعاونيات للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولات للصناعة التقليدية والحرف"[1].

2-تطور قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر

تبدأ مراحل تطور هذا القطاع في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم بناء على تطور المنظومة التشريعية المؤطرة للقطاع خصوصا من حيث المفاهيم والإجراءات والمؤسسات التأطيرية. ويمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى: 1962م-1991م: وتتجلى بإنشاء المؤسسات الآتية:

1- إنشاء مديرية الصناعة التقليدية: أوت 1962م

يعود تاريخ تنظيم الصناعة التقليدية إلى السنوات الأولى من الاستقلال بصدور الأمر (025/62)[2] والصادر في أوت 1962م والمتعلق بتنظيم مديرية الصناعة التقليدية وصلاحياتها، حيث أنشأت تحت وصاية وزارة التصنيع والطاقة. وتتكون المديرية من فرع الصناعة التقليدية الفنية، فرع الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، فرع الصناعة التقليدية للخدمات، والمكتب الإداري.

وفي شهر "مارس 1963م تم إلحاق الصناعة التقليدية الفنية بوزارة الشباب والرياضة والسياحة"[3].وفي شهر ماي 1964م تم تحويل إدارة الصناعة التقليدية إلى وزارة السياحة بما فيها المؤسسات الانتفاعية الصغيرة والمتوسطة وفق القرار الوزاري المؤرخ في 25 ماي 1964م. ثم تم إنشاء المكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية، وحددت مهامه من خلال المرسوم(64-194)[4] الذي يقع على كاهله تحديد البرنامج العام لنشاط الصناعة التقليدية الجزائرية. وفي سنة 1965م تم إلحاق مديرية الصناعة التقليدية بوزارة الصناعة والطاقة وفق المرسوم (136/65)[5].

2-إنشاء الشركة الوطنية للصناعة التقليدية

" شهدت سنة 1971م إنشاء الشركة الوطنية للصناعة التقليدية بعد حل المكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية. وفي سنة 1973م أصبحت تسمى مديرية الصناعة التقليدية والحرف تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة حيث كان الهدف من ذلك هو جمع صلاحيات سجل الحرف التي كانت من صلاحيات الديوان الوطني للملكية الصناعية"[6].

3-القانون الأساسي للحرفي

تم سنة 1982م إصدار القانون رقم(12/82)[7] المتضمن تعريف الحرفي وحقوقه وواجباته، وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية ومجالاتها، ويعرف ويحدد تنظيم التعاونية الحرفية.كما يؤكد استعداد الدولة لحماية وتشجيع ودعم الأعمال الحرفية وترقيتها وتطويرها نظرا لمنفعتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سنة 1983م تم إصدار المرسوم رقم (550/83)[8] المتضمن تنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرف المحدث بواسطة القانون(12/82)[9]. ويتضمن تقسيم السجل إلى قسمين: أولهما: سجل الصناعات اليدوية والذي يسجل فيه جميع الحرفيين الفرديين، والثاني سجل الحرف والذي يسجل فيه جميع التعاونيات الحرفية، ويترتب عن ذلك آليا التسجيل في السجل التجاري.

المرحلة الثانية: 1992م-1995م : وتتميز بما يلي:

1-وضعية قطاع الصناعة التقليدية والحرف:

" تعرض القطاع لهزة عنيفة وتراجع كبير منذ أن تم حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية سنة 1987م حيث فقد تأطير المجتمع الحرفي خصوصا في مجال التموين بالمواد الأولية وبناء سياسات تطوير القطاع وترقية الحرف الصغيرة"[10]. وتزامنا مع التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد الجزائري مع نهاية ثمانينات القرن الماضي والتحول إلى اقتصاد السوق شهد قطاع الصناعات التقليدية تغيرات جذرية على مستوى الدعم والتأطير نتيجة انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وبروز القطاع الخاص في مختلف الأنشطة، ومنها الحرف باعتبارها من أشكال الاستثمار الفردي. ومن أهم الإجراءات المتخذة لدعم هذا القطاع يمكن ذكر ما يلي: " إصدار النصوص المتعلقة بإنشاء الغرفة الوطنية للحرف بمرسوم تنفيذي رقم 92-11 والغرف الجهوية التي أنشأت بمرسوم تنفيذي رقم 92-10 بتاريخ 9 جانفي 1992م، وتخصيص رسم القيمة المضافة التفاضلي والمقدر ب7% لبعض أنشطة الصناعة التقليدية والفنية، وإعطاء الحق للحرفيين في الحصول على العملة الصعبة قصد استيراد المواد الأولية وفق الأمر رقم 54/94للبنك المركزي الجزائري.وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى إعادة بعث القطاع وتفعيل أثره الاقتصادي مجددا.

2-إنشاء الوكالة الوطنية

"أنشئت الوكالة الوطنية بمرسوم تنفيذي رقم 92-12 بتاريخ 9جانفي 1992م وتتمثل مهمتها في حماية التراث الوطني الخاص بالصناعات التقليدية، والمساهمة في وضع سياسة تسويق المنتجات عن طريق تنظيم

شبكات التوزيع وحملات الإشهار، والقيام بدراسة السوق والبحث عن أسواق خارجية ودعم عمليات التصدير وتنشيط التبادل مع المؤسسات والهيئات الخارجية في إطار التعاون الدولي.وتحد المقاييس التقنية اللازمة لمراقبة أصالة المنتجات، وتقديم الدراسات الإحصائية ووضع بنك المعلومات. وغيره من الأهداف"[11].

المرحلة الثالثة: 1996م–2002م: التي تم فيها:

1– التشريع:

تمثل هذه المرحلة فترة دراسة أفضل السبل لتشجيع القطاع خاصة وأنه يمثل مجالا مستقطبا لطالبي العمل بصورة خاصة بعد الفترة السابقة التي اتضح من معلوماتها الإحصائية كثرة الراغبين في الانتساب لقطاع الصناعات التقليدية والحرف، وذلك بعد تسيير البلديات لبطاقة الحرفي. كما أن برامج التصحيح الهيكلي التي مر بها اقتصاد الجزائر وفترة المديونية الخارجية من صندوق النقد الدولي وشروطه المجحفة التي فرضت سياسية الخوصصة وتسريح عمال الشركات الوطنية والمحلية مما جعل هذا القطاع يستقطب طالبي العمل، الأمر الذي فرض على المسؤولين في القطاع دراسة تجارب تشريعات العديد من الدول للنهوض بالقطاع، ولهذا صدر أول أمر رئاسي تحت رقم (69–01 بتاريخ 10 جانفي 1996م)[12] يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، حيث أصبحت الحرف التقليدية بنص القانون تتطلب مهارة يدوية وإبداعا في الأداء إضافة إلى إثبات التأهيل في مجال الصنعة.

وعرف الأمر السابق الصناعة التقليدية والحرف وقواعدها ومجالها وسبل حمايتها.وحدد كيفيات ممارسته "إما فرديا أو ضمن تعاونية مفادها أنها شركة مدنية يكونها أشخاص ولها رأس مال غير قار، أو ضمن مقاولة للصناعة التقليدية والحرف، التي تتضمن مقاولة الصناعة التقليدية؛ وهي كل مقاولة مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتشغل عدد غير محدد من العمال الأجراء، والمقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات؛ وهي كل مقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتشغل عددا من العمال الدائمين لا يتجاوز10"[13].

2–سجل الصناعة التقليدية والحرف:

ينص المرسوم التنفيذي رقم "141/97 الصادر في أفريل 1997م على أن يؤسس على مستوى كل غرفة للصناعة التقليدية سجل للصناعة يسجل فيه الحرفيون وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف، وتؤسس على

مستوى الغرفة الوطنية بطاقة وطنية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالحرفيين والتعاونيات والمقاولات"[14].

المرحلة الرابعة: 2003م-2009م: التي تتميز بما يلي:

تعتبر سنة2002م نقطة فاصلة في تطور التشريع لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، حيث تم إلحاقه بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدل قطاع السياحة، بما يبرز الاهتمام بالدور الاقتصادي الذي يؤديه القطاع كقوة فعالة ومؤثرة في مجال الاستثمار وتوفير مناصب الشغل لامتصاص البطالة وإيجاد دخول جديدة للأفراد ومساهمة في التنمية الاقتصادية وزيادة في الدخل الوطني. كل ذلك يعتمد على الآتي:

1-التنظيم والتأطير

"بصدور الموسوم التنفيذي رقم03-472 المؤرخ في 02 ديسمبر 2003م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 97-100 تم استحداث 11 غرفة جديدة للصناعة التقليدية والحرف وأصبح عددها 31غرفة. ثم صدر المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم 09-323 وأصبح عددها 48 غرفة"[15]. أما الغرفة الوطنية فلم يطرأ أي تغيير على تنظيمها.

2- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية

"بتاريخ 22 سبتمبر 2004م صدر المرسوم التنفيذي رقم 04-313 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 29-12 المؤرخ في 09 جانفي 1992م بغرض إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، وتخضع الوكالة للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها بالدولة كما تعد تاجرة في علاقتها مع الغير وتخضع لقواعد القانون التجاري في مسيرتها الاجتماعية"[16]. ومع اختلاف مسميات الوزارات التي يندرج ضمنها قطاع الصناعات التقليدية والحرف عبر التعديلات المختلفة حيث أصبحت ضمن صلاحيات وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية يبقى القطاع واعدا اقتصاديا ليساهم في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال مشاريع الاستثمار والمؤسسات المنجزة في إطاره كقطاع بديل يعول عليه لتحقيق الإيرادات للخزينة العمومية شأنه شأن قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة.

ثانيا: أهمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف

تعتبر الصناعة التقليدية قطاعا اقتصاديا مهما يتسم بما يلي:

- يعتمد عل المواد الأولية المحلية غالبا ويقدم منتجات وخدمات لفائدة مجمل النشاطات الاقتصادية.
- يحقق قيمة مضافة فعلية تبرز من خلال تثمين الإمكانات الوطنية التي تساهم في تحقيق التوازنات الاجتماعية ودعم النسيج الاقتصادي.

– توفير مناصب الشغل والرفع من مستوى التأهيل لزيادة الإنتاجية بما يساعد في دفع حركية التنمية الاقتصادية الوطنية.

ويحظى قطاع الصناعات التقليدية والحرف بأهمية بالغة في مختلف دول العالم لدوره الاقتصادي الفعال، وهذا ما سيبرز خلال العناصر الموالية:

1–دور قطاع الصناعات التقليدية بالخارج

نظرا لأهمية القطاع في بعده الاجتماعي والثقافي فإنه يحظى في كل دول العالم بالاهتمام باعتباره يبرز المحتوى الثقافي للمجتمعات من جهة، ويساهم في إنشاء الثروة وتوفير فرص العمل من جهة أخرى. ويمكن الوقوف على مدى مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية في بعض الدول من خلال بعض الأرقام والإحصاءات؛ " ففي تونس مثلا تشغل الصناعات التقليدية 26500 شخصا أي 11% من مجموع القوى النشيطة علما أن 85% منه عنصر نسوي. ويساهم القطاع في الناتج الداخلي الخام بما يعادل 3%.وينشئ القطاع سنويا 5000منصب شغل. أما في المغرب فتساهم 500.000مؤسسة حرفية ب15% من ناتج الدخل الخام وتعيل مواطنا واحدا من كل خمسة مواطنين.وفي فرنسا تشغل الصناعة التقليدية 3ملايين شخص بما يعادل أكثر من 10% من مجموع القوى النشيطة.وفي اسبانيا 2.256.736مؤسسة تشغل46% من القوى النشيطة. بينما تمثل في ايطاليا 1.360.000 مؤسسة37% من إجمالي المؤسسات وتشغل 14% من إجمالي القوى النشيطة.كما يشكل العاملون في قطاع الصناعات التقليدية بمصر22% من إجمالي القوى النشيطة. وفي مجال الصادرات حقق المغرب نسبة4.1% من إجمالي الصادرات دون حساب المبيعات المباشرة للسياح"[17].

2– الامتيازات والدعم الممنوح للقطاع في دول العالم

إن تلك النتائج الايجابية التي تم تحقيقها في الدول المذكورة آنفا على سبيل الاستدلال على الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعات التقليدية ودوره في تحقيق التنمية جاء نتيجة الاهتمام بالقطاع من خلال دعم الدول له بإجراءات مختلفة شملت المجال الضريبي والجمركي ومنح القروض وتشجيع الصادرات[18]. ففي تونس مثلا تم إعفاء التجهيزات المستوردة من الحقوق الجمركية وتطبيق المعدل الأدنى فيما يخص الرسم على القيمة المضافة وإعفاء التجهيزات المصنعة محليا من الرسم على القيمة المضافة وتطبيق الرسم على القيمة المضافة في معدلها المخفض الخاص والمحدد ب6% على المنتجات النهائية، وتساهم الدولة مع أرباب العمل بعنوان الأجور خلال

السنوات الخمس الأولى لبداية النشاط. كما تعددت الجهات المانحة للقروض لفائدة الحرفيين.

وفي ايطاليا مثلا يتدخل صندوق القرض لمؤسسات الصناعة التقليدية لإعادة تأمين الحرفيين لدى الصندوق المركزي للضمان والوقاية من الأخطار الناجمة عن إنشاء مؤسسات حرفية.

3-واقع القطاع بالجزائر

أ-أهداف القطاع

من خلال الاطلاع على استيراتيجية تنمية الصناعات التقليدية بالجزائر ونشاطاته من خلال مخطط العمل 2010م والتوجيهات الخاصة بمرحلة تعزيز النمو آفاق 2010-2014م والمحاور الأساسية لآفاق 2020م الواردة ضمن الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية المنعقدة أيام 21-22-23 نوفمبر 2009م تحت شعار: الصناعة التقليدية مشروع مستقبل، يمكن إبراز الأهداف المسطرة للتحقيق في مجال التنمية الاقتصادية من خلال هذا القطاع في[19]:

-تطوير التشغيل في قطاع الصناعة التقليدية.
-المشاركة في المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية
-المساهمة في التصدير خارج قطاع المحروقات.
-تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.
-تطوير العمل المنزلي لاسيما في أوساط المرأة الريفية
-دعم قدرات التأطير والمرافقة.

" وقد ساهم قطاع الصناعة التقليدية في إحداث ما يقارب 340.000منصب شغل وتحقيق 117مليار دج في الناتج الداخلي الخام. فتطور مشاريع البرامج وانتعاشها مرتبط بضرورة ترقية الكفاءات القادرة على إدارة دواليبها وتحريكها لضمان الإنجاز والتحكم في التكاليف وحسن التسيير. وقد ساهم قطاع الصناعة التقليدية بجدية في هذا الميدان حيث استفاد حوالي 10.000حرفي من عمليات تكوين وتأهيل في اختصاص إحداث المؤسسات وتسييرها وتأهيل 48 مكون لدى المكتب الدولي للشغل"[20].

وضمن التوجيهات الإستراتيجية لمرحلة تعزيز النمو آفاق 2014م وفي إطار الانفتاح التام للسوق الجزائرية في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح الهدف تعزيز التجديد والابتكار والإنتاجية وكذلك التنافسية في القطاع. حيث أصبح المسار يتضمن التفكير في إعداد سياسة قطاعية تأخذ بعين الاعتبار دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي آفاق 2017م. ومن هذه الأهداف" استلهام التجارب الناجحة في مجال التنظيم وتحسين الأداء مثل تجربتي ألمانيا

والبرازيل، وتشجيع إنشاء التجمعات التمثيلية وتسجيل هذه العملية في إطار رؤية تكاملية بين مختلف المتعاملين في القطاع، وبناء نظام حوكمة يأخذ بعين الاعتبار خصائص الحالة الجزائرية، وتشديد التركيز على التعاون القطاعي دون نسيان دور المجال العلمي كالجامعات ومراكز البحث التي يعتبر دورها شرطا ضروريا لنمو القطاع"[21].إضافة إلى أهداف متعددة منها: وضع الإجراءات ذات الأولوية لدعم الحرفيين، وترقية الشراكة وثقافة العمل الجمعوي، وترقية أنظمة الإنتاج المحلي، وإنشاء أقطاب امتياز، ووضع آليات وأساليب جديدة للتمويل، ودعم التأهيل والتنافسية بفتح ملف التمويل المصغر وضمان حوافز للتصدير، وتشجيع الكفاءات والموارد البشرية.

وفي إطار آفاق القطاع 2020م فالهدف هو استعادة المهنيين لقيم إنشاء النشاطات وتنظيمها والاهتمام بالابتكار وتنافسية المؤسسة وضمان الفعالية الاقتصادية للقطاع ومضاعفة قدراته الإنتاجية والتشغيلية."من 306.000منصب شغل إلى 721.532منصب خلال سنة 2017م لتصل 1.546.668خلال سنة2025م. أما بخصوص مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فقد مثلت 106مليار دج سنة 2008م وستصل 251 مليار دج خلال سنة 2017م. و334مليار دج سنة2020م على أن تبلغ 538مليار دج سنة 2025م"[22].

ب- آليات الدعم والتمويل للقطاع:

يواجه الراغب في إنشاء مؤسسة اقتصادية عوائق التمويل والحصول على رأس المال للاستثمار،وقطاع الصناعات التقليدية له خصوصية من حيث المحتوى وشكل المخرجات. ومن هيئات الدعم المال والقرض :

ب1-الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية[23]

تم إنشاؤه بموجب المادة 184 من قانون لمالية 1992م وحددت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي رقم 06 ويقدم الصندوق الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة بترقية نشاطات الصناعة التقليدية من خلال تمويل جزئي للتجهيزات وتقديم دعم خاص للحرفيين بالريف.ويحدد مبلغ الدعم حسب النشاط المصرح به ويقدر من طرف لجنة دراسة الملفات.

ب2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

وهي هيئة ذات طابع عمومي وقد حدد "المرسوم الرئاسي رقم 96-296المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م القوانين التي تنظم عمل الوكالة. وقد أنشئت بغرض مرافقة الشباب البطال وذوي المؤهلات المهنية لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة وتمويلهم والاستفادة من امتيازات جبائية"[24].

ب3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ 22 جانفي 2004م المتعلق بجهاز القرض المصغر" وحدد المرسوم التنفيذي 04-14 مهامها وتمويلها. تقدم الوكالة قروضا مصغرة لأصحاب المبادرات الفردية القادرين على استحداث مناصب شغل دائمة"[25] .

ب4-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

"أنشأ بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994م. تنص المادة30 منه على أن تعهد إدارة نظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية لأسباب اقتصادية إلى صندوق مستقل. وتم تنفيذه بموجب المرسوم التنفيذي رق 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م.تم تكليف الصندوق بتخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي. وكذا محاربة البطالة من خلال منح تعويض عن البطالة لفائدة المنخرطين فيه"[26]. كما ساهم صندوق الزكاة في منح القروض للحرفيين في الفترة التي كانت هذه الآلية معتمدة على مستوى صناديق الزكاة بالقطر الوطني قبل إيقاف هذه الصيغة.

ثالثا: واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية باتنة[27]

إحصائيات حول وضعية عمليتي التسجيل والشطب لسنة 2016 أ-

1أ-الوضعية حسب أشهر السنة:

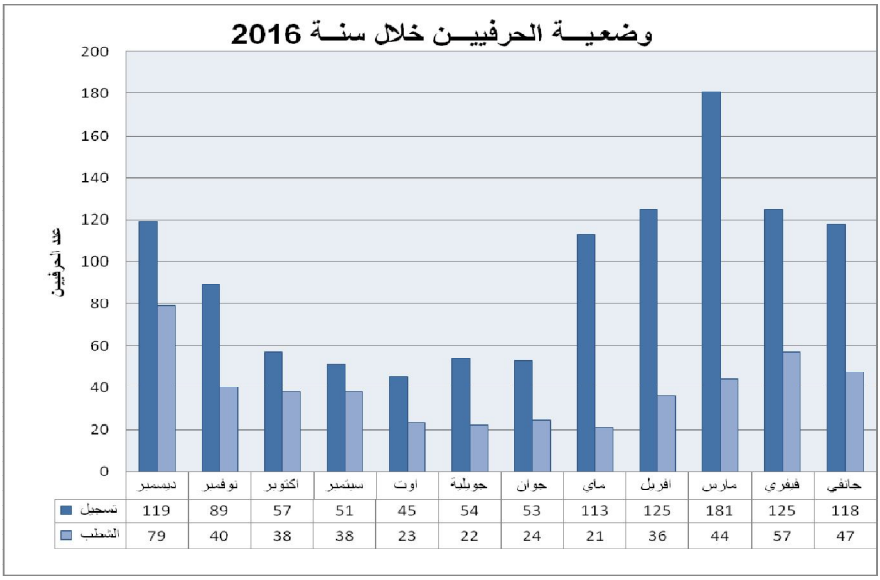

فبالنسبة لعملية التسجيل:يقدر عدد المسجلين بـــ 1130، أي بمعدل شهري يقدر بـــ 94.5. وعرفت هذه العملية ارتفاعا ملحوظا في شهري فيفري و أفريل (125) وانخفاضا في شهر أوت (45). وبالنسبة لعملية الشطب يقدر عدد المشطبين لسنة 2016 بـــ 469، أي بمعدل شهري قدره 93، وعرفت هذه العملية ارتفاعا ملحوظا في شهر ديسمبر (79) وانخفاضا في شهر ماي (21).

أ2.إحصائيات حول وضعية عمليتي التسجيل والشطب حسب الميادين من 1998 إلـــى 2016:

تطور عملية التسجيل من 1998 إلى 2016 حسب الميادين:

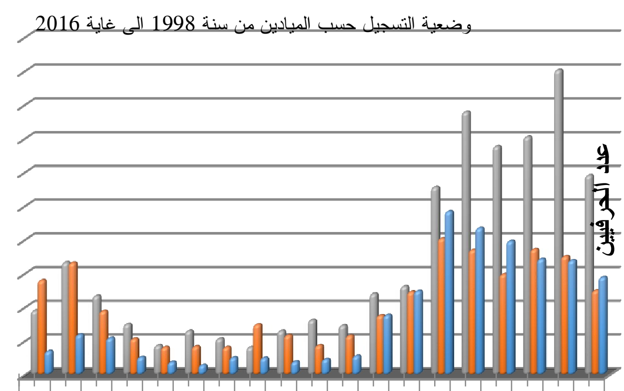

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التقليدية الفنية	70	119	109	52	38	29	51	50	39	46	56	177	248	484	435	396	343	339	289
إنتاج المواد	280	332	189	107	82	84	82	149	117	87	116	176	246	404	370	298	372	351	250
خدمات	190	333	234	150	87	130	107	82	130	162	146	240	262	556	779	677	705	903	591

من خلال الشكل البياني نلاحظ ما يلي

بالنسبة لعملية التسجيل: يحتل ميدان الصناعة التقليدية للخدمات الريادة من حيث عدد المسجلين بالمقارنة مع ميادين الصناعة التقليدية الأخرى بالنظر إلى مجموع الكلي الخاص بالتسجيلات، أما أقل عدد فقد سجل في ميدان الصناعة التقليدية الفنية خلال سنـــة 2003 (29).

تطور عملية الشطب من 1998 إلى 2016 حسب الميادين:

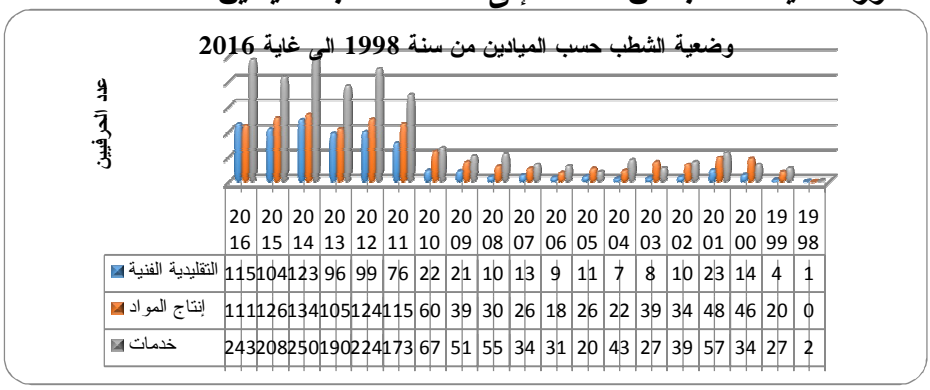

بالنسبة لعملية الشطب: فإن أعلى رقم سُجل في الصناعة التقليدية للخدمات سنة 2014(250) مقارنة بمجموع إجمالي الشطب،أما اقل عدد مشطب سجل في ميدان الصناعة التقليدية الفنية خلال سنـــة 1998 (01).

إلى 2016م1998ب–وضعية الحرفيين من

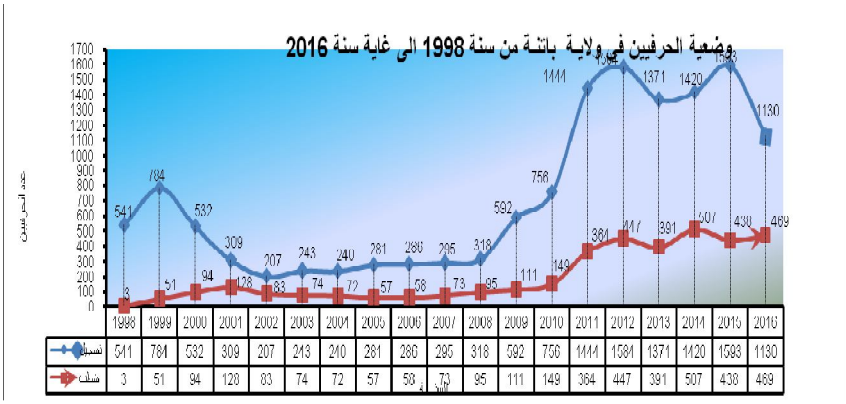

من خلال الرسم البياني يلاحظ أن عدد المسجلين في سنـــــة 2015 يفوق العدد المسجلين خلال كل السنوات الأخيرة، وبناء على ذلك يمكن القول بأن عملية التسجيل لسنة 2015 تقدر بـــــ 1593 مسجل.

ج.مقارنة عملية خلق مناصب الشغل بين سنتي 2015 و2016:

ج1– إنشاء مناصب العمل:

يعطينا الجدول التالي عدد مناصب العمل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنتي 2015 و 2016:

2015				2016					
مجموع مناصب عمل حسب نوع النشاط	مجموع النشاطات	مؤسسة تقليدية	التعاونيات الحرفية	الحرفيين الفرديين	طبيعة النشاط	الحرفيين الفرديين	التعاونيات الحرفية	مؤسسة تقليدية	مجموع النشاطات	مجموع مناصب عمل حسب نوع النشاط
1261,7	393	0	0	393	الصناعة التقليدية الفنية	289	0	0	289	1069,3
625	153	0	0	153	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	250	0	0	250	625
1713,8	390	0	0	390	الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	591	0	0	591	1122,9
3600,5	1593	0	0	1593	مجموع النشاطات	1130	0	0	1130	2817,2
		0	0	3600.5	مجموع مناصب العمل	2817,2	0	0		

ج2-تطور عدد مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية في سنة 2015 وسنة 2016م

يعطينا الشكل البياني التالي عدد مناصب العمل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2015 وسنة

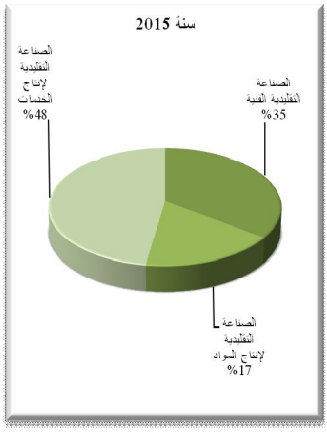

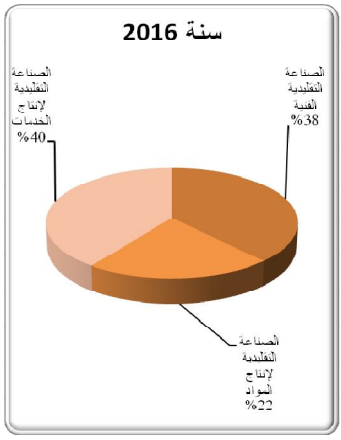

فكما يتبين من خلال الشكل البياني أعلاه أن مجموع النشاطات المنشاة تقدر بـــ 1130 والتي أنشأت بدورها 2817,2 منصب عمل جديد خلال سنة 2015. وعدد المناصب المنشأة في سنـــــة 2015 يفوق عدد المناصب المنشاة خلال كل السنوات(نستثني سنة 2012)، كما نسجل ارتفاعا سنة 2015 مقارنة بسنة 2016 كما هو مبين في الشكل البياني أعلاه. وحسب الحصيلة السنوية فقد بلغ مجموع عدد مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية بولاية باتنة إلى غاية 31-12-2016م ما يزيد عن 35006 منصبا.

د- تحليل الإحصائيات الخاصة بالفترة من1998 إلـــى 2016م

د1- عوامل ساهمت في عملية التسجيل

خلال الفترة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 (نستثني السنوات الأولى لنشأة الغرفة) كانت وتيرة عملية التسجيل متقاربة نسبيا ثم شهدت ارتفاعا من سنة 2009الى غاية سنة 2016 حيث كانت الزيادة كبيرة، وهذا راجع إلى عدة عوامل من بينها:

- تسخير كل إمكانيات الغرفة وتسهيل إجراءات التسجيل قدر الإمكان.

– هياكل الدعم (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، صندوق الزكاة) ، والتي ساهمت في تقديم الدعم للحرفيين.

– تسجيل النشاطات الجديدة للمدونة حيث سجلنا إلى غاية 2013 على سبيل المثال تسجيل492 (261سنة 2011) (62 سنة 2010) حرفيا في النشاطات الجديدة من بينها 183 حرفي في تحضير البيتزة سنة2012 و117حرفي سنة 2011 (43 حرفي سنة 2010) أما سنة 2013 فسجلنا 64 نشاط من بينها 27 في تحضير البيتزة ،14 في نجارة الألمنيوم و12 في تنظيف و غسل المركبات أما سنة 2014 فسجلنا 55 نشاط من بينها 24 في تحضير البيتزة ، 23 في نجارة الألمنيوم ،08 في تنظيف و غسل المركبات، في سنة 2015 فقد سجلنا 32 في تحضير البيتزة ، 25 في نجارة الألمنيوم،11 في تنظيف و غسل المركبات.... أما سنة 2016 فقد سجلنا 23 حرفي في نجارة الألمنيوم ، 23 حرفي في تحضير البيتزة ، 19 في تلحيم المعادن.....

د2 – النشاطات المسيطرة والنشاطات الأقل استقطاب في عملية التسجيل:

يتبين لنا من خلال الجدول التالي أن صناعة المجوهرات والصياغة هو النشاط الأكثر سيطرة مقارنة بالنشاطات الأخرى خلال السنوات من 2003 إلى 2008، إلا أنه خلال السنوات الأخيرة (2010، 2014) لاحظنا تراجعا كبيرا في عملية التسجيل الخاصة بهذا النشاط حيث أصبح لا يمثل إلا 3%سنة 2015 و(5% سنة 2012 و4% سنة 2013م) بعدما كان يمثل سنة 2005 مثلا 29% من مجموع المسجلين.

هـ–إحصاء الحرفيين المسجلين المستفيدين من آليات الدعم المختلفة لسنة 2016 .حسب الجنس و حسب الهيأت:

الهيأت	الذكور	الإناث	المجموع
التمويل الذاتي	769	158	927
ANSEJ	37	1	38
ANGEM	55	53	108
CNAC	33	15	48
صندوق الزكاة	0	1	1
مشاريع الجزائر البيضاء	8	0	8
المجمـــــوع	902	228	1130

و- أسباب الشطب من سجل الصناعة التقليدية والحرف بباتنة:

في دراسة ميدانية أجريت حول أهم العوامل المؤدية إلى الشطب من ممارسة هذه الحرف تم التوصل إلى تصنيفها من خلال العينة التي شملتها الدراسة من الحرفيين إلى الأسباب الآتية[1]:

1-الأسباب الاقتصادية: والتي تمثل في التنازل عن ملف الدعم بنسبة 8.7% ورفض ملف الدعم بنسبة 4.7% وانتهاء العقد بنسبة8.7%. وبذلك ساهمت الأسباب الاقتصادية في 22.1% من حالات الشطب.

2-الأسباب الاجتماعية: وتمثلت في الهجرة بنسبة1.7% والزواج 0.7% والتقاعد 2.7% ومشاكل عائلية 9.3%. وبذلك شكلت الأسباب الاجتماعية ما مجموعه 14.4% من عوامل الشطب.

3-الأسباب الصحية: وهي المرض المزمن بنسبة 11.3% والتعرض إلى حادث نجم عنه عجز صحي 4%. ففسرت العوامل الصحية 15.3% من أسباب الشطب.

4-أسباب أخرى: وتمثلت في عدم التأقلم مع النشاط بصوره المختلفة وهي: تغيير النشاط24%، والتسجيل في السجل التجاري 10%، والانتقال إلى منصب مأجور 12.7%، وتغيير العنوان 2%. ففسرت مجتمعة 48.7% من عوامل الشطب.

5-العوامل الخارجية للإخفاق: إن مساهمة العوامل الخارجية الاقتصادية في الإخفاق تمثلت في الركود الاقتصادي بنسبة 62.1% وصعوبات التموين 50.7%، إضافة إلى السوق الموازية بنسبة 48.7% والمنافسة وخاصة المنافسين الأجانب 32.7%. كما ساهمت العوامل الخارجية التشريعية والتكنولوجية في الشطب حيث شكلت التشريعات الحكومية- الصفقات- بنسبة 86% تليها التشريعات القانونية التي تنظم العمل 77.3% والظروف غير المتوقعة74% والتغير الجذري لشروط الدخول إلى السوق68%.

6- العوامل الداخلية للإخفاق: أظهرت النتائج أن نقص المهارات في التعامل مع المعلومات العامة30% والمعلومات المعمقة 29.3% والمعلومات التقنية 10.6%.كما ساهم انعدام الرؤية لدى الحرفيين ب 48.6% وعدم قدرتهم على تفويض المسؤوليات 48%.

[1] - غرفة الصناعة التقليدية والحرف باتنة، التقرير النهائي حول دراسة بشأن الشطب من سجل الصناعة التقليدية والحرف. باتنة 2014م.. الحاج سالم عطية. ص36.

كما ساهمت العناصر التسويقية في الإخفاق حيث شكلت مساحة المحل 50%، وعدم القدرة على تقديم منتجات وفقا لطلبات الزبون 49.4%، وضعف الإستراتيجية الترقوية 38.7%، وعدم القدرة على تكييف المنتجات 36.7%، وعدم القدرة على التفاوض 28% بما يبرز ضعف الفعل والممارسة فيما يتعلق بالمزيج التسويقي مما يفرض العمل على تدعيمه لدى الحرفيين للنهوض بالقطاع.

إضافة إلى دور العناصر الاستثمارية في الشطب بسبب ارتفاع تكاليف الانطلاق مثل الايجار40% والمادة الأولية 28% وسوء استعمال المعدات 10.7%.و62% من المشطوبين لعدم ربحية النشاط الحرفي.

كما شكل عدم الحصول على رأس المال الكافي 73% من الفئة المدروسة. وبينت النتائج الرقمية للدراسة الميدانية أن 36% من المشطوبين لا يزالون مدانين بعد حصولهم على إعانات مالية ضمن الإجراءات المختلفة لدعم القطاع خاصة أن 28 حالة من حالات الشطب استفادت من الدعم ممثلا في 7%من صندوق الزكاة، و10% من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و1% من المشطوبين دعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. و1% لصندوق التنمية الريفية.

خاتمة:

إن قطاع الصناعات التقليدية والحرف قطاع اقتصادي فعال يمكن أن يساهم بنسبة معتبرة في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية من خلال استحداث مناصب الشغل للتقليل من نسب البطالة كما يساهم في مداخيل الخزينة العمومية، إلا أن واقع القطاع يحتاج إلى مزيد من الاهتمام ممثلا في استقرار الجانب التشريعي المؤطر له وتأطير الحرفيين العاملين بصفة غير قانونية، إضافة إلى زيادة الدعم المالي للحرفيين والتركيز على برامج التكوين والتأهيل قصد التوصل إلى تحقيق منتجات تقليدية بمواصفات الجودة المطلوبة وفق برنامج التعاون الجزائري الأوربي(بي3أ/) من أجل مواجهة التنافس خاصة في ظل وفرة وتعدد السلع البديلة المستوردة وتسريع عملية التكوين مع خبراء الاتحاد الأوربي للوصول إلى مرحلة المصادقة وفق معايير إيزو 9001 وهو معيار الجودة العالمية الذي يتم به وسم منتجات قطاع الصناعات التقليدية وفق معايير الجودة المعتمدة. وضرورة المرافقة الاقتصادية للحرفيين الفرديين والتعاونيات من أجل تنمية الكفاءة التسييرية للورشات، والاهتمام بعملية التسويق.

فهذا القطاع بولاية باتنة مثلا وفي ظل عوامل القوة والفرص المتوافرة من وفرة المواد الأولية المحلية وتواجد هياكل الدعم والتعداد السكاني الكبير الذي سيرفع الطلب، سيصبح ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني إلى جانب الفلاحة والصناعة والسياحة كقطاعات بديلة للمحروقات.

الهوامش:

[1]-علام اعتماد ،الحرف والصناعات التقليدية بين الثبات والتغير. ،مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص7.
[2]-الجريدة الرسمية رقم5 المؤرخة في 23 نوفمبر 1962م. ص54.
[3]-الجريدة الرسمية رقم 13 المؤرخة في 15 مارس 1963م. ص 270. المرسوم 63-79.
[4]-الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 14 جوان 1964م. ص226.
[5]-الجريدة الرسمية رقم 42 المؤرخة في 18 ماي 1965م. ص555.
[6] . وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية -تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962م-2009م.الطبعة2. 2009. ص3-4.
[7]-الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة في 21 أوت 1982م. ص 1717.
[8]-الجريدة الرسمية رقم 41 المؤرخة في 4 أكتوبر 1983م.ص2505.
[9]-الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة في 21 أوت 1982م. ص1717.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في [10]الجزائر 1962م-2009م..ص10.
[11]- المرجع نفسه. ص16-18.
[12]-الجريدة الرسمية رقم 3 المؤرخة في 14 جانفي 1996م. ص03.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في [13] الجزائر 1962م-2009م.ص25.
[14]- المرجع نفسه. ص26. وما بعدها.
[15]-الجريدة الرسمية رقم 59 المؤرخة في 14 أكتوبر 2009م المرسوم التنفيذي رقم 09-323
[16]-المرجع السابق. ص 95.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعة التقليدية آفاق 2010.. [17]الجزائر. 2003م. ص12-13. بتصرف.
[18]-المرجع السابق. ص13-15.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ،الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: نتائج [19]ووقائع. ص 7.
[20]-المرجع السابق. ينظر: كلمة رئيس الجمهورية في افتتاح أشغال الجلسات. ص 8.
[21]-المرجع السابق. ص58-59.
[22]- المرجع نفسه. ص80.
-الأمانة العامة للحكومة. الجريدة الرسمية. العدد 56 المؤرخة في 28 سبتمبر 2008. ص5. المرسوم الانفيذي رقم 03-301 المؤرخ 24-09-2008م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ 12-01-[23]1993م.
[24]-الجريدة الرسمية. العدد52. ص12.
[25]-الجريدة الرسمية. العدد 5. جانفي 2008.ص4.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. دليل الحرفي.التكوين في قطاع الصناعة التقليدية [26]والحرف. الجزائر. 2007.
- وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية .غرفة الصناعة التقليدية والحرف ـ باتنة. تبعات [27]الخدمة العمومية لسنة.2016
-العملية الأولى: مسك و تسيير سجل الصناعة التقليدية و الحرف خلال سنة 2016 ومطابقته للبطاقية الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف.ص12- وما بعدها.